

وهو امتثال الامر واجتناب النهي من ثم استدلال على ذلك بما وقع له فغيره فانه كان بوتر القشوف في لباسه
على ما كان عليه السلف وتطعمه لانه لما كان يملكه من اجرة للبرغم لانه فيها خير وفرضه هو ان يترك
الكلام على المملوك لانه في امره ويحتمل حكمه فلما جاء الرخصة لم يعرف بها كما هو معلوم فانك وهو متأكد
الثواب فله يرضى له فعمله ان يتركه لا بد له جنيته ليس شعرا راعيا فليس جنيته لتغيره من ذلك ان الامر
كذلك فله نفسه ليس كذلك الباطن راجح خالصه في اصله لا تسليبه لشهوه نفسه وانما الباطن
صالح فاجر عليه جنيته فصح الاستدلال على ذلك من هذا على ان الرضا والرضا والرضا راجح عن السند
اذ الباطن لمصلحة لا كراهة فيه وقوله ولا تختلف احد في ان اصاعده الممال في الرضا عليه الثالث
اصاعده الممال فيما لا يرضى في لغيره في ذلك كما هو معلوم في الاجماع الذي ادعيته ولكن لاجل ذلك في
ذلك وليس كذلك في اوله وقت اعترض ذلك كما هو معلوم في ذلك انه فيهما ختمه فذلك ليس كذلك
على دعوى الاجماع ان ذهب المشافعي وغيره الى الوصية والطور الذي ليس بقصد الكبرياء والحر
مخلافه مع قصد الكبرياء في الوصية والطور بل ان قصد المحرم وهو الكبرياء من اجل ذلك الشئ
واصاعده الممال كما يريد المسلم امره وان في ذلك شبهة اما اصاعده الممال لان ما يرضى في راحة
الطور والرضى على الاستغناء عنه واما حقيقته اصاعده الممال فلا لان في ذلك اغراض العقل ومنها
الوصية لا يوسع النقطه له ولانه لا يدخل في التوب ويؤخذ منه ويرفع في ما يقيد وانه ربما يرضى فيهم ما
يعرض له حمله ولا يجوز له انما اغراض ذلك في قوله في اصاعده حقيقته مع ذلك وقوله في ذلك
بعاءه في قوله في حروفه في الاثر في قوله عليه اطلاقا في جميع كل من هذه الملاك ليس في حمله لان
كلامها في الوصية وقوله لا يحرم وانفاق من ربهنا وحدهمك اما المهدية قول صحيح واما السرفه فاصحة
المال في الكلام في سرفه واصاعده الممال لم يصح حقيقته لانه اطلاقا في الموهب وقوله في حقيقته
بقوله الاثر في قوله عليه فليس السرفه في ذلك وانه كان في بلده مشهور في الاصلح الجلبش في قوله
يلسه ثم ما رطلما لا يعرفه ليس شعرا راعيا لانه لم يمتدح في جميعه لانه في قضية الكمال وهو ان
يكون في كل حال على ما هو الافضل والأكمل في البلاغ الخبيث وتفسيره وقوله بطول نومه عند الرضا
يقال عليه شأنه كما به المما من اخصي من الخيط لم يمد شعرا راعيا لانه في المهدية في المهدية قال
اذ ليس في حقيقته بل في المما لاف ليس شعرا راعيا لانه لم يمتدح في قوله في قوله بطول نومه هذا
الامام فما عليه في حقيقته ذلك وانما انهم بطله زهد وعظماهم به كما لا يخفى على من يرضى والسلاطين
ونظير ذلك قيام الناس بعضهم لبعض فانه كان لا يعرف في ذلك من فلا حدثت بطول نومه وصار تركه
لا حصران

لا شأن قطعه ببوله من الغا سدا لا يخفى سخره اغشا بلا وجهه لذلك والكلام في قيام ليس لها رضى
من اسن القيام لم **وسيل** نفع الله به عن خط القصل المسمى بالكر كره الحو ليل استعانه في
الكوا في القصر او كان اهل صليبا يطعون على استعانه في ذلك والحال انه نفع حبه الفضة اذا
سبك ولو فيه شبه لونه الذهب فما حكمه **فاجاب** بقوله لا يجوز للرجل الاستعانه في خطاطه
توب ولا غيرها كما حصل له سوا كان فضة خالصا ام مطبوعه بذهب لانه في شبه النساء المختصة
من ثم تعلم من الركا انكار تشبهها بهن بلعون على انسان بذهب عليه فانه صح عنه عن
المشبهه بغير الركا بالثياب والمشبهات من الثياب بالركا **باب صلاة العبد**
مسألة وسيل رضى الله عنه عن الرجوع عن الصلاة وغيره من العبادات ههنا مقرونه ونواب اوله
فاجاب بقوله ذهب الامام والغافل في انه لا يؤمنه في ذلك بل بالثبات لا كرهه لكره في الرجوع
من ثباته في غيرها ووجه التوري في هذا الصلاح بقوله صلى الله عليه وسلم لا يترك ان الله قد افطنت في ذلك
وكان قد قول في الخوف دابة تتحرك والظلمة فيمك حلاله اخفا ان يحب ان يكتب في اجر مشايخه
فقال له صلى الله عليه وسلم ان الله قد انطأ في ذلك كله ومن قوله في ذلك بغيره في قوله في قوله في قوله في قوله
ذلك كله اجماعا فمما قطع انه ما راجح بل لا يرضى به وما يرضى به راحة سلم فصح ان الله في ذلك
كله لا يقال انما كتبه لانه كان يقصد برجوعه صلاة الراتبه في بيته لانه نزل الحديث بشمل بعد
الصبح والعصر ولا راتبه يهدى او ايضا فله رتب ذلك في قصد بل على المشي في الرجوع عنها ولا يرضى بها بل
وانما كتب له لاجل ذلك لان شغلنا في العبادات باقية بدليل ادب الرجوع من غير طوبى يدب الدهان
وانما هو ركن الادب في الرجوع لانه اخفتر المهاجرات لافضا العبادات فصح فيه كما لم يرضى في الرضا
وسيل اعاد الله علينا من سركا ندم سوا لا صور في ثياب الله صلى الله عليه وسلم ان كان يذهب الى
صلاة العبد من طريق الرجوع في اخرى فاحكمه وجعل كعبه في ذلك **فاجاب** بقوله حكمه ذلك كونه
الذئاب في الاطوار لا تفضل وقيل بان تصدق في الاول فلا يجوز معه شي في الرجوع في اخرى ابله اساله
سائل فوجه وقيل لسرف اهل الطريقين الاوس والرجوع وقيل يشهد له الطريقان وقيل في اهل الطريقين
وقيل يعطى المسافر من باطنها للشعراء وقيل المحذير كرهه وقيل للفقهاء وقيل لغيرها في الرجوع والرضى
وقيل لا يزوج الرضا قال النووي في الاصح ان لم يرضه لخاله صلى الله عليه وسلم على الخال فسد لنا
بلا خلاف فلا يصح وجدا في لاجله فلا شأن له ايضا ولا في غيرها من الصحاح بالاشوا صحاح
انها تسر ايضا واصل الاقول في حكمه هو الاول وقول الامام الحسن وغيره الرجوع ليس فيه قاطع فيه قوله